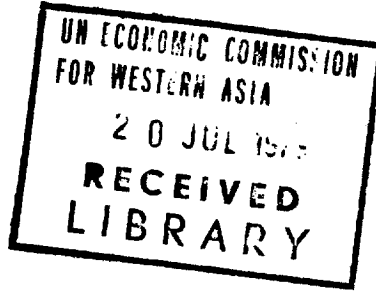


ر م ٢٣٧٧

٥٥٧٤



التوزيع : عام

E.ECWA/59/Add.4

أول تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨  
الاصـل : بالانكليزية

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الخامسة

٢ - ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨  
عمان، الاردن

البند ٦ (ب) من جدول الاعمال المؤقت المنقح

تقرير مرحلي عن تنفيذ قرار اللجنة ٢٧ (٥-٣)  
المتعلق بدراسة اللجنة للاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية  
للشعب العربي الفلسطيني  
(مذكرة من الأمين التنفيذي)

جرى بالتشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية بحث مكثف لاختيار الموظفين الذين سيقومون  
بهذه الدراسة، بمن فيهم المدير / الخبير الاستشاري المتقدم .

ويانتظر تعيين هذا المدير الذي من المتوقع أن يشترك في اختيار اعضاء الفريق الآخرين ،  
باشرت فرقة العمل التابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا والمكلفة بملاحظة تنفيذ القرار ٢٧ (٥-٣)  
أعمالها المتعلقة بالدراسة . فقد جرى تعيين باحثين وخبراء استشاريين ، وتم الاضطلاع ببرامج ابحاث  
محدود بالاستناد الى المخطوط العريضة للدراسة كما وردت في الوثيقة E/ECWA.32/Add. 1 .  
ويجرى حالياً تنفيذ العناصر التالية من برنامج الأبحاث هذا :

أ) - اعداد قائمة بمراجع الابحاث باللغتين الانكليزية والعربية تتعلق بالوضع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني . وتشمل هذه المراجع وثائق رسمية صادرة عن الأمم المتحدة ، ومنشورات رسمية صادرة عن حكومات المنطقة ، ودراسات بحثية ، وعدد من التقارير غير المنشورة ،

ب) - دراسة عن الحالة الديمغرافية للشعب الفلسطيني . ويشمل ذلك تحليل التوزيع الجغرافي ، والتركيب العمري والجنسي ، وعناصر النمو الديمغرافي ، وتيارات الهجرة الدولية ، والاتجاهات المستقبلية ، المعتملة ،

ج) - دراسة للنموذج القانوني والاداري للشعب الفلسطيني في البلدان العربية المضيفة ،

د) - اجراء مسح للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والمنشآت التي تقوم بها هذه المنظمة ، بما في ذلك القيام بزيارات ميدانية لتلك المؤسسات .

الآثار المالية المترتبة على تنفيذ القرار ٢٧ (د - ٣)

للجنة الاقتصادية لغربي آسيا

نظرا لأثر التضخم المالي، أصبح من الضروري مراجعة التقديرات الأصلية للآثار المالية المترتبة على تنفيذ القرار ٢٧ (د - ٣٢) للجنة الاقتصادية لغربي آسيا. تقدر الكلفة المنقحة للدراسة باكملها الآن ٣٨٢٨٠١ دولار.

وكانت الامم المتحدة قدمت اعتمادا خاصا لتنفيذ القرار قدره ٥٩٥٠٠ دولار لفترة السنتين ٧٦ - ١٩٧٧. وأسهمت حكومة قطر بمبلغ ١٤٢٠٠٠ دولار.

وقد أنفق من أصل المبلغ الذي أسهمت به الأمم المتحدة ما يقارب ١٠٠٠٠ دولار. أما الرصيد المتبقي وقدره ٤٩٥٠٠ دولار فهو ليس متوفرا لفترة ٧٨-١٩٧٩ وذلك لأنه كان قد خصص لفترة السنتين السابقة، ولأن أرصدة جميع الأموال التي لا يتم انفاقها في أية فترة للميزانية ينبغي أن تعود إلى الصندوق العام للأمم المتحدة. لذا، أصبح ضروريا اتخاذ إجراء خاص لاعادة تخصيص هذا الرصيد.

كما أنفق من الأموال التي أسهمت بها حكومة قطر مبلغ ١٥٠٠٠ دولار، وبذلك يبقى حوالي ١٢٧٠٠٠ دولار. وهذه الأموال متوفرة حاليا للدراسة.

ولذلك يجدر الآن رصد مبلغ ٢٣٠٨٠١ دولار بالإضافة إلى الأموال المتوفرة الآن، لإكمال الدراسة وهو مبلغ ينبغي أن توفره الأمم المتحدة والبلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومصادر أخرى.